

بلاغ

انعقد يوم الجمعة 11 غشت 2017 اجتماع بين المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي والسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. ويأتي هذا الاجتماع في إطار العمل التشاركي بين النقابة والوزارة الذي تم التأكيد على التزام الطرفين به في اللقاء الأول الذي انعقد يوم 18 ماي 2017.

لقد كان اللقاء فرصة للتداول في مجموعة من القضايا تمحورت أساساً من جهة حول الملف المطلي والنقط العالقة به، ومن جهة أخرى حول الوضعية التي يوجد عليها التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة ورصد العوائق والاختلالات التي تعرفها المنظومة على ضوء ما سبق أن نهت له النقابة الوطنية للتعليم العالي في أدبياتها المتعددة وكذا مختلف التقارير الدولية والوطنية حول التكوين والبحث العلمي ومعضلة الحكامة، تلك الأدواء التي تظل نتيجة حتمية للسياسة الرسمية المتبعة.

كما تطرّق الاجتماع لمعضلة الحكامة في علاقتها ببعض القضايا الخاصة التي تؤثر على سوء التدبير والشطط والمزاجية والمحسوبية في الاضطلاع بتحمل المسؤولية الإدارية والاستخفاف بالقانون في غياب آلية المحاسبة.

وبعد نقاش عميق وصريح اتفق الطرفان على:

1. العمل على إنهاء وحل ما تبقى من القضايا الخاصة بالملف المطلي ويتعلق الأمر برفع الاستثناء عن حملة الدكتوراه الفرنسية، واسترجاع سنوات الخدمة المدنية، ورفع الحيف الذي لحق الأساتذة الذين وُظفوا في إطار أستاذ محاضر وإحداث الدرجة الاستثنائية في إطار أستاذ التعليم العالي، حيث وعد السيد الوزير بحل هذه الملفات التي عمرت أكثر مما يتطلبه الأمر؛
2. التأكيد على القناعة المشتركة بمحورية التعليم والتكوين في أي عملية حقيقية لتنمية المجتمع وتقديمه، تحديثه وعصرنته؛
3. العمل على استرجاع المكانة الاعتبارية داخل المجتمع اللائقة بنساء ورجال التعليم بصفة عامة والتعليم العالي على وجه الخصوص؛
4. استئناف عمل اللجنة المشتركة، بين النقابة والوزارة، الخاصة بالنظام الأساسي لهيئة الأساتذة الباحثين، الشهر المقبل؛
5. إحداث لجنة مشتركة خاصة بإعادة التفكير في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي تباشر عملها بداية من شهر شتنبر المقبل؛

6. عقد لقاء بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي والوزارة في شهر أكتوبر المقبل؛
7. التأكيد على أن التدريس في مؤسسات التعليم العالي لا ينفصل عن مهمة التأطير الأكاديمي والبحث العلمي التي لا يضطلع بها إلا الأساتذة الباحثون الموظفون وفق القانون وفي التزام صارم بمبدأ تكافؤ الفرص. ومن تم فمعالجة أزمة نسبة التأطير لا تتم إلا من خلال إحداث المناصب المالية الكافية؛
8. التزام الوزارة بتتبع الملفات الخاصة بالحكمة وسوء التدبير من خلال التفتيش والتقصي واتخاذ التدابير القانونية ذات الصلة.

انطلاقاً مما سبق، وفي إطار العمل التشاركي مع الوزارة، فإن المكتب الوطني يدعو كافة الأساتذة الباحثين إلى الانخراط في عملية التفكير والاقتراح والعمل على إنجاح ورش تحديث وعصرنة منظومة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تحيين البرامج والمناهج لتحسين شروط التكوين وتعزيز بنيات البحث العلمي ودمقرطة الهياكل المؤسسية، خدمة لتطوير الجامعة العمومية وتقوية جاذبيتها.

المكتب الوطني

